

6 تريليونات دولار قيمة صناديق الثروة السيادية الخليجية

رأس المال الخليجية قائلاً: «ارتفع كل من سوق قطر وسوق الإمارات هذا العام بعد رفع تصنيفهما في مؤشر مورغان ستانلي كايبتال إنترناشيونال. وقد شهدت جميع الأسواق الخليجية تصحيحات مؤخراً على خلفية هبوط أسعار النفط، غير أنها عادت إلى الاستقرار من جديد. وقد أحدثت النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها خلال موسم جني الأرباح زخماً في الأسواق. وتوقع أن يشجع رفع تصنيف أسواق قطر والإمارات الشركات المملوكة للعائلات على طرح أسهمها للاكتتاب العام. ويُمثل رفع التصنيف فرصة للشركات في كل من قطر والإمارات لإعادة التركيز على حوكمة الشركات، وتشجيع التملك الأجنبي، وبالتالي تحسين رزمة أسواقها». ومن جانبها، تخطط بورصة قطر لتطبيق التداول على الهامش وتغطية مراكز البيع قصيرة الأجل في المستقبل القريب. وشهدت دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من العام 2014 عشرة اكتتابات عامة أولية بقيمة 2.26 مليار دولار أمريكي. وكانت أكبر الاكتتابات خلال الربع الثالث من العام 2014 من نصيب مجموعة إعمار لمراكز التسوق. وقد تجاوزت قيمة السندات التي تم إصدارها في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2014 أكثر من 38 مليار دولار.

10٪ حتى شهر سبتمبر 2014. وتأتي قطاعات التجزئة والعقود والخدمات على رأس القطاعات الهامة التي ساهمت في النمو الاقتصادي في قطر خلال عام 2014.

وقال ان البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة كانتهي المُستفيد الرئيسي من الانتعاش الاقتصادي الذي شهد نمواً تجاوز 4٪ حيث بلغت أسعار الفائدة أدنى مستوياتها وشهد النشاط الائتماني نمواً كبيراً. وتشهد القطاعات الرئيسية مثل السياحة وخدمات الشركات قوة في الأداء. وتعزى زيادة الطلب على القروض إلى الانتعاش القوي في أسعار العقارات. ومن المتوقع أن تنمو القروض في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 8٪ على الأقل في عام 2014. وفي السعودية، سجل إقراض القطاع الخاص نمواً بنسبة تزيد على 11٪ حتى شهر سبتمبر 2014. كما زاد إقراض القطاع العام بحوالي 9٪ حتى سبتمبر 2014. وخلال نفس الشهر، أصدرت الجهات الرقابية في السعودية لوائح جديدة لوضع سقف لإقراض قطاع الأفراد وخفض الرسوم التي تفرضها جهات الإقراض. وفي سلطنة عُمان، بلغت نسبة الاقتراض حوالي 9٪ حتى شهر سبتمبر 2014. وفي الكويت، شهد إقراض القطاع الخاص نمواً بنسبة 4٪ حتى شهر سبتمبر 2014. وسلط الدكتور سيتارامان الضوء على أسواق



ر. سيتارامان

المستقبلية الاقتصادية الإيجابية، والشركات المملوكة للعائلات، ومُتعهدى المشاريع، والتوزيع الديمغرافي للسكان». ولقد تم تنظيم القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي بما يتفق مع المعايير الدولية بعد الأزمة، وسيعمل تطوير البنية التحتية وإصلاحات سوق رأس المال على توفير العديد من الفرص كما أنها ستكون من الركائز الرئيسية لدفع القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى الأمام. وقد أبرز الدكتور ر. سيتارامان الاتجاهات الحالية في القطاع المصرفي الخليجي .. مشيراً الى ان نسبة الإقراض في قطر زادت على

الدوحة - الراية: استضاف معهد المحاسبين القانونيين الهندي في أبو ظبي الندوة الدولية السنوية السادسة والعشرين خلال الفترة ما بين 13-14 نوفمبر 2014. ألقى الدكتور ر. سيتارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة، الكلمة الرئيسية للندوة بعنوان «هل يمكن للقطاع المصرفي الخليجي أن ينطلق في ظل الظروف الحالية». وتوقع د. سيتارامان أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الخليجي بالأسعار الجارية بنسبة 3,7 في العام 2014. كذلك من المتوقع أن يصل ميزان الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 18٪ في العام 2014».

كما أشار الى ر. سيتارامان صناديق الثروة السيادية الخليجية التي تصل قيمتها إلى 6 تريليونات دولار، تهيمن على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وتُشكل حوالي 30٪ من قيمة أصول صناديق الثروة السيادية العالمية. ولقد استثمرت صناديق الثروة السيادية في دول الخليج في العديد من الصناعات والأصول عالية المخاطر مع توقع تحقيق عائدات عالية. وقد صنّخت قطر استثمارات في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا. ويعزى النمو في الأصول الخاضعة للإدارة في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة رئيسية إلى النظرة